

E

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/1993/61/Add.1  
12 July 1993  
ARABIC  
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣  
جنيف ، ٢٨ حزيران/يونيه - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣  
البند ١٨ من جدول الاعمال

مسائل حقوق الانسان

قمع الاتجار بالاشخاص واستغلال بغاء الفير

تقرير من الامين العام

اضافة

تتضمن هذه الوثيقة معلومات مقدمة من حكومات اليونان والاردن وسورينام وردت  
بعد إعداد الوثيقة E/1993/61 .

اليونان

[الامل: بالانكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

الف - رد وزارة العمل بموجب القانون ١٩٨٩/١٨٣٧ "حماية القمّر أثناء تشغيلهم" ،  
المادة ١٦ :

يلزم كل صاحب عمل بتوفير الحماية للقمّر من أعمال العنف أو الأفعال التي تنطوي على اعتداء على شخصيتهم أو تضر بمعنوياتهم .  
يحظر على أي شخص أن يكون صاحب عمل يشغل القمّر إذا كان قد أدين في جرائم ضد الحرية الجنسية أو جرائم الاستغلال الاقتصادي للحياة الجنسية أو انتهاك المادتين ٥ و ١١ من القانون ١٩٨٧/١٧٣٩ بشأن محاربة توزيع المخدرات وحماية الشباب ، والقانون ١٩٨٤/١٥٠٠ ، حسب الاقتضاء في كل حالة .  
وفي الختام فإن كل صاحب عمل يخالف القانون المشار إليه آنفا يعاقب بالفرامة وتتخذ هذه الإجراءات الجنائية .

باء - معلومات وارادة من وزارة العدل تتعلق بإدراج التوصيات المذكورة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٨٣ ضمن التشريعات اليونانية:

الفقرة ١ - تعتزم وزارة العدل التصديق على اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بقاء الغير .

الفقرة ٢ - تم التصديق على اتفاقية جنيف المشار إليها في هذه الفقرة وعلى البروتوكول المعدل لها ، بمقتضى القانونين ١٩٢٩/٤٣١١ و ١٩٥٣/٢٣٠٦ على التوالي .

الفقرة ٣ - يتضمن القانون اليوناني أحكاماً تهدف الى تعزيز الحماية الجزائية للقمّر في إطار الشروط التي وضعها اليونانيون وكذلك النظام القانوني الدولي . وقد وردت هذه الأحكام في قانون العقوبات وفي قوانين جزائية محددة أخرى . كما أن الاتفاقيات الدولية المشار إليها في الفقرة ١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٩٢ منغذه بالكامل . وقد أصبحت هذه الاتفاقيات بعد التصديق عليها قانوناً داخلياً تنفذه المحاكم تلقائياً . أما استغلال القمّر واستخدامهم بأي صورة لأغراض غير أخلاقية (كالمور الإباحية مثلاً) فمن الأمور التي تواجه بقسوة خاصة بموجب الأحكام صالفة الذكر .

كذلك فالاحكام التالية لها صلة بهذا الموضوع:

(أ) المادتان ٣٤٩ و ٣٥١ من قانون العقوبات تنصان على عقوبات على جلب القصر (القوادة) والاتجار ببيغاء القاصرات (التحريض على اقتسراف الدعارة) ؛

(ب) المادة ٢٩ من القانون ٣١/٥٥٠٦ بشأن الصحافة التي يعاقب بمقتضاها على تجارة وتوزيع وتهريب الخ .. الرسوم والصور والافلام المطبوعة وغيرها .

ووفقا للفقرة ٢ من المادة ٣٠ من القانون المذكور أعلاه يمكن أن تعتبر من المطبوعات الاباحية "الاعمال الادبية أو العلمية ... التي تعرض للبيع أو تباع أو يتم التصرف فيها بصورة محددة لاشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً لغير أغراض الدراسة" .

#### الأردن

[الأصل: بالانكليزية والعربية]

[٣ أيار/مايو ١٩٩٣]

ذكرت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في ردها أن ظاهرة الاتجار بالاشخاص غير موجودة في الأردن ، وأن دستور الاردن ، وكذلك القوانين ذات الصلة ، يحظر الاتجار بالاشخاص ويعاقب على الاستغلال الجنسي ، وأرقت الحكومة نسخاً من الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من قانون العقوبات الاردني اللذين تتعلق أحكامهما بالجرائم التي تسيء الى الآداب العامة\* .

#### سورينام

[الأصل: بالانكليزية]

[٢١ أيار/مايو ١٩٩٣]

في رد حكومة جمهورية سورينام أشارت الى المواد ٨ و ٩ و ١٤ و ١٦ و ١٧ من دستور سورينام لسنة ١٩٨٧ كما أشارت الى المواد التالية من القانون الجنائي بها: ٣٠٦ (أصحاب المواخير) ، و ٣٠٧ (الاتجار بالنساء) و ٣٣٤ الى ٣٣٧ (جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية: تجارة الرقيق) ، و ٣٣٨ (خطف الاشخاص) ، و ٣٤١ (الاغتصاب) ، و ٣٤٢ (الاحتجاز العمد غير المشروع) ، و ٣٤٣ (الاحتجاز الإجرامي غير المشروع)\* .

-----

\* يمكن الاطلاع على النص الاصيل في ملفات الامانة .